قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967-2014)

Lecture dans les plans de développement en Algérie (1967-2014)
Reading in Development Plans in Algeria (1967-2014)

عامر هني
طالب دكتوراه
جامعة المسيلة
henni99ameur@hotmail.com
0697226149

ملخص:

يثير موضوع التنمية في الجزائر جدل كبير بين الباحثين الأكاديميين، نظرا لأهمية الموضوع من جهة، ومن جهة اخرى التعثر الذي عرفته العديد من مخططات التنمية الحكومية، ورغم ارتفاع اسعار النفط في العديد من تلك المخططات التنموية، خصوصا في الفترة الممتدة من نهاية سنة 2001 الى غاية منتصف عام 2014، فإذا تتبعنا مخططات التنمية منذ الاستقلال نجد ان اهم فترتين عرفت فيهما التنمية قفزة معتبرة هما: الاولى كانت في عقد السبعينات والسنوات الخمس الأولى من الثمانينيات، حيث اهتمت فيها الدولة الجزائرية بإنشاء البناءات التحتية والصناعات القاعدية، والثانية في الاربعة عشر سنة الاولى من القرن الحادي والعشرين. بحيث مست فيها مخططات التنمية كل القطاعات العمومية، كما استطاعت الجزائر تسديد ديونها الخارجية ودفع عجلة الاستثمار والتخفيف قليلا من ازمة البطالة، بحيث حققت تنمية لم تحققها منذ الاستقلال، ويرجع هذا التواتر في مخططات التنمية في الجزائر الى العديد من العوامل، خاصة المتعلقة منها بطبيعة النظام السياسي والإداري والاقتصادي الجزائري والأزمات الامنية والاقتصادية والفساد.

الكلمات المفتاحية: التنمية، مخططات التنمية، الجزائر.

Résumé :

Excite Thème Développement en Algérie Grande controverse Parmi les chercheurs Les académiciens, Vu l'importance du sujet D'un côté, Et d'autre part la Trébucher qui Je l'ai connu la beaucoup de Plans de développement du les gouvernementales, et malgré Hausse des prix Huile en la beaucoup De ces plans de développement, Surtout dans la Période prolongée De la fin de l'année 2001 Jusqu'au milieu de l'année 2014, alors Suivez nous Plans de développement Depuis l'indépendance Nous trouvons que important Deux périodes savais En eux de développement Un bond significatif Deux : Le premier était dans les années 1970 Les cinq premières années des années 1980, Où elle me souciais l'Etat algérien Établir des infrastructures et des industries de base, Et la seconde dans les 14 premières années du XXIe siècle. Donc que Toucher Où Plans de développement Tous les secteurs publics, L'Algérie a également été en mesure de rembourser sa dette extérieure Et pousser la roue de l'investissement Et alléger légèrement la crise du chômage, Donc que Atteint Développement N'a pas atteint depuis l'indépendance, et Cette fréquence des plans de développement en Algérie est due à plusieurs facteurs, Surtout Relatif D'entre eux avec la nature du système politique et administrative et Crises économiques et financières, corruption.

Mots-clés: Développement, Plans de développement, Algérie.

Abstract:

Raises theme of development in Algeria raises great controversy among academic researchers due to the importance of the subject on the one hand, and on the other hand, the bog down of Many government development plans, Despite the rise in oil prices in many of

From that development plans, especially from the end of 2001 until the middle In 2014, if we examine the development plans since independence, we find that the two most important periods in which the development of the leap marked: the first was in the seventies and the first five of the eighties, where the Algerian state was interested in the establishment of infrastructure and basic industries, and the second in the first fourteen years The development plans of all the public sectors, Algeria has been able to repay its foreign debts and drive investment and alleviate the unemployment crisis, achieving a development that has not achieved since independence. This frequency of development plans in algeria is due to several factors, especially related to the nature of the Algerian political, administrative and economic system, security and economic crises, corruption.

key words : Development, Development Plans, Algeria

مقدمة:

كانت ومازالت مشكلة التنمية من بين المعضلات التي تعاني منها الدول النامية منذ استقلالها عن الاستعمار التقليدي، إلى درجة أنها أصبحت صفة وليدة ولصيقة بها، خاصة وان اغلب هذه الدول تعتمد على اقتصاد الريع، والذي يواجه أللاستقرار أو التذبذب في أسعار النفط، وأي انهيار لهذه الاخيرة يولد أزمة وطنية للتنمية، وبالأخص في ظل الأزمات المحلية والعالمية كالحروب والأزمات الاقتصادية العالمية، بالإضافة إلى طبيعة النظام الرأسمالي المهيمن عالميا والمقدس لحرية الفرد على حساب المصلحة الجماعية، حيث نجد أن هذه الدول تمتلك طاقات بشرية شبابية لا يستهان بها، فإذا تم الاستثمار فيها بالطريقة الرشيدة ووفق ما تمتلكه من إمكانيات مادية ومالية حتما ستساهم بدرجة كبيرة في دفع عجلة التنمية، وهذه الأخيرة هي اللبنة والدعامة الأساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المرجوة. والجزائر تدخل ضمن هذه الدول فيما تعانيه من ضعف وبطئ في مسار التنمية رغم ما تمتلكه من مقدرات مالية ومادية (ثروات) و طاقات بشرية ضخمة يمكن أن تساهم بدرجة عالية في دفع وتيرة التنمية ورفع النمو الاقتصاد.

لقد تبنت الجزائر منذ الاستقلال مخططات تنموية عديدة، حيث كانت نسب تنفيذها متفاوتة ونسب نجاحها تختلف من مخطط إلى آخر، بسبب الإرادة السياسية الموجهة لكل مخطط أي أن طبيعة كل مخطط تنموي يتم إعداده وفق نظرة القيادة السياسية المتبنية له، بالإضافة إلى تأثير عوامل أخرى كالأزمات الاقتصادية والتغيرات الجذرية والمتمثلة في الانتقال من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي، وكذا ارتفاع وانخفاض أسعار النفط، أضف إلى ذلك تأثيرات متغيرات البيئة الدولية، لكن رغم تلك المحددات والمعوقات يمكن للجزائر ومن خلال اقتراح حلول وخطط واستراتيجيات مستقبلية سليمة وجيدة أن تحقق تنمية ذاتية شاملة ومستدامة، دون الاعتماد على عائدات الريع فقط، مع ضرورة شرط التطبيق الصحيح والفعال لها.

اشكالية الدراسة

ومما سبق نطرح الإشكالية التالية: ما هو الدور الذي لعبته الحكومة في عملية التنمية في الجزائر؟

أولا: المضامين المفاهيمية المختلفة للتنمية

التنمية كمفهوم عام تسعى إلى تنمية وترقية كل مجالات الحياة، وذلك من اجل تحقيق حياة مريحة لأفراد المجتمع إلى درجة الرفاه إن أمكن ذلك، أي وفق الإمكانيات المتاحة للدولة، وبمعنى آخر محاولة الانتقال بالدولة من طابعها المتخلف إلى طابعها المتقدم والديمقراطي.

1-2-التنمية لغة

سنتعرض لأهم ما تحتويه معاجم اللغة حول التنمية

التنمية لغة: هي من فعل نما ينمو نموا: بمعنى زاد الشيء وكثر.

كنمى ينمي نميا ونميا ونماء ونمية.

وأنمى ونمى النار: رفعها، واشبع وقودها.

والحديث ارتفع. ونميته ونميته: رفعته وعزوته.[1]

وهي الزيادة والكثرة والوفرة، وهذه المفردات عكس النقصان والقلة والندرة.[2]

-وتشير التنمية كذلك إلى معنى النشر والبسط والترقية والتغيير الذي يرثه من الكلمة الفرنسية في أواخر القرن السادس عشر (Desvoleper).[3]

2-2-التنمية اصطلاحا

أما في الاصطلاح فتعددت وجهات النظر بين المؤسسات الدولية والاكاديمين، نذكر منها الآتي:

-تنمية Development: هي تغيير منتظم ومتسلسل، والازدياد في التنوع والتكامل واشتداد التعقد في التركيب.[4]

-وفي تعريف آخر هي: التحريك العلمي المخطط لمجموعة العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال عقيدة معينة لتحقيق التغيير المستهدف، بغية الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها.[5]

-وتعرف كذلك بأنها: الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد القومي الذي كان راكدا لفترة طويلة قادرا على توليد زيادات متواصلة في الناتج القومي الإجمالي.[6]

-وفي تعريف آخر تعني إحداث تغيرات كمية ايجابية في الناتج من السلع والخدمات.[7]

- وعرف مؤتمر قمة الأرض التنمية، والمنعقد في ريو دي جانييرو في يونيو 1992، المعنى بالبيئة والتنمية بأنها: يجب أن تكون مستدامة وتهدف إلى تحقيق انجازات في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية للبيئة، باستخدام الموارد اللازمة للتنمية، والتي لا تنتهي وفي نفس الوقت لا تسبب أي تدهور للبيئة.[8]

-والتنمية حسب تقرير نشرته منظمة اليونيسكو هي عملية متعددة الأبعاد، بمعنى أنها تشمل كل مجالات (جوانب) الحياة (الاقتصادية، المالية، الاجتماعية، الثقافية...)، بما يضمن تحقيق ازدهار الفرد، بالاضافة إلى ارتباط التنمية ارتباطا وثيقا بالبيئة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والتعليم، المعرفة، الصحة، السكن، مع ضرورة تعزيز قدرة الأفراد والجماعات على المشاركة بشكل فعال في اتخاذ القرارات التي تمسهم،[9] وغيرها من العوامل الهامة والضرورية، والتي تعتبر شرطا أساسيا لتحقيق التنمية، فهي بمثابة دعائم لها، ولا يمكن الاستغناء على احدها أبدا. والتنمية هي الهدف النهائي والأولى والاهم لأي دولة في العالم، ودون تنمية لا يمكن أن تحقق الإدارة أي شيء.

ثانيا: مخططات التنمية في الجزائر

سنقسم هذا المحور الى قسمين، بحيث سنتناول في القسم الاول مخططات التنمية في الجزائر في مرحلة الأحادية وفي القسم الثاني سنتناولها في مرحلة التعددية.

1-1-مرحلة الأحادية (1967-1989)

ضمت هذه المرحلة جملة من المخططات، وهي على التوالي كالتالي: (المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)، المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)

ركزت الجزائر في هذا المخطط بالدرجة الأولى على قطاع الصناعة، حيث خصص لهذا القطاع ما يقارب نصف الاستثمارات تقريبا 49 % وهذا يعكس بوضوح التوجه العام لمسيرة التنمية في الجزائر في ظل هذه المرحلة، والتي كانت

تستهدف أساسا خلق قاعدة صناعية متينة تؤدي إلى انطلاقة سريعة لباقي القطاعات، لكن عكس ما نجده في قطاعات السكن والتربية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى التي عرفت وتيرة ضعيفة مقارنة مع قطاع الصناعة، بحيث ترتب على ذلك نتائج سلبية انعكست على الوضع الاجتماعي للمواطن الجزائري. لقد نفذت الحكومة الجزائرية سوى 87 % من هذا المخطط أي بما قيمته 470 مليون دينار جزائري، وتأتي المحروقات والصناعات البيتروكيمياوئية في مقدمة القطاعات التي تم تنفيذها وفق توقعات المخطط، في حين نجد أن قطاعات أخرى لم تعرف إلا انجازات قليلة ويتعلق الأمر بخدمات السكن والصحة والتعليم على وجه الخصوص، وهذا ما يدل على توجه الدولة على الاهتمام بالصناعات القاعدية الثقيلة، وتأجيل الاهتمام بالخدمات الاجتماعية إلى ما بعد تحقيق ذلك الهدف، إضافة إلى ضعف إمكانيات الاستثمار، ولجوء الدولة إلى الاقتراض لتنفيذ المشاريع المستعجلة والإستراتيجية ضمن خطة التنمية.[10]

ويمكن أن نوضح أكثر المخطط الثلاثي التنموي من خلال مجموعة من الإحصائيات وفق الغلاف المالي المحدد لتنفيذ المخطط والذي قدر بمبلغ 11.081 مليون دينار جزائري، حيث سيتم تقسيمه على مختلف القطاعات كالتالي:[11]

-الصناعة بمبلغ 5.400 مليون دج بنسبة 49 % من المبلغ الإجمالي للمخطط.

-الزراعة بمبلغ 1.869 مليون دج بنسبة 17 % من المبلغ الإجمالي للمخطط.

-القاعدة الهيكلية بمبلغ 1.124 مليون دج من المبلغ الإجمالي للمخطط.

-السكن بمبلغ 413 مليون دج بنسبة 4.9 % من المبلغ الإجمالي للمخطط.

-التربية بمبلغ 912 مليون دج بنسبة 8.2 % من المبلغ الإجمالي للمخطط.

-التكوين بمبلغ 127 مليون دج بنسبة 1.1 % من المبلغ الإجمالي للمخطط.

-السياحة بمبلغ 285 مليون دج بنسبة 2.5 % من المبلغ الإجمالي للمخطط.

-القطاع الاجتماعي بمبلغ 295 مليون دج بنسبة 2.6 % من المبلغ الإجمالي للمخطط.

-القطاع الإداري بمبلغ 441 مليون دج بنسبة 4 % من المبلغ الإجمالي للمخطط.

-نفقات مختلفة بمبلغ 215 مليون دج بنسبة 1.9 % من المبلغ الإجمالي للمخطط.

المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

استهدف هذا المخطط تحقيق نمو سنوي يقدر ب 9% وحجم استثمار قدر بمبلغ 27 مليار دينار جزائري، في حين لم يبلغ حجم الاستثمارات المخصصة للخطة الثلاثية سوى 11.081 مليار دينار جزائري، وقد كانت أهداف هذه الخطة تتطابق مع إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي صبت اهتمامها بالدرجة الاولى على التخفيف من حدة البطالة، في إطار خطة متكاملة للتصنيع السريع وهكذا اشتملت هذه الخطة على استثمارات ضخمة في مجال التصنيع، استهدفت أساسا بعث صناعات الحديد والصلب باعتبارها منطلق كل صناعة معدنية أو ميكانيكية، وتحويل المواد غير الحديدية لتوسيع الصناعة الميكانيكية والكهروبائية، وكذا تطوير صناعة الأسمدة التي توفر المنتجات الإستراتيجية وتطور القطاع الزراعي.[12]

المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

لقد تزامنت هذه الفترة مع الارتفاع في المداخل المالية للبلاد، نظرا لارتفاع سعر البرميل من البترول من 3.3 دولار في سنة 1971 إلى 9.25 دولار في ديسمبر 1973، والزيادة في تصدير البترول من 23 مليون طن سنة 1963، إلى 42 مليون طن سنة 1969، إلى 46 مليون طن سنة 1972، والتي ساعدت الدولة على الخوض في معركة التنمية الاقتصادية بصفة خاصة والتنمية الشاملة بصفة عامة. فكانت لتلك السياسة التنموية ثلاثة أهداف والمتمثلة في: الاستقلال الاقتصادي، تلبية وتحقيق الحاجات السوسيو-اقتصادية لعامة الشعب الجزائري، وأخيرا تحقيق الرخاء الاجتماعي.[13]

لقد اتخذت الجزائر في مشروعها التنموي سياسة "الصناعات التصنيعية" والتي اعتبرت كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية ووسيلة أساسية لإخراج البلاد من التخلف وتحويله إلى مجتمع حديث. فحاولت الجزائر من خلال هذه التجربة الالتحاق بركب الدول المتطورة. فسطرت هذه التجربة التصنيعية من خلال نظريات اقتصادية وخاصة نظرية الاقتصادي الفرنسي دوبرنيس الذي يرى أن:" الجزائر لها إمكانيات كافية من حيث الثروات وباستطاعتها تحقيق أهدافها. فنمط التنمية المقترح من طرف De Bernis يقوم على فكرة إنشاء ثلاثة أنواع من الصناعات والتي سميت مجتمعة "بالصناعات التصنيعية"، ويعني بذلك الصناعات التي باستطاعتها تطوير المسار التصنيعي في البلاد.[14]

وقد واصل هذا المخطط الاهتمام بالصناعات الأساسية القاعدية، وبالأخص المتعلق بالمحروقات والمعادن كالحديد، حيث تم استكمال المشاريع التي انطلقت الأشغال بها في المخططات السابقة، والبدء في مشاريع أخرى، خاصة بعد التحسن الطفيف الذي طرا على إمكانيات تمويل الاستثمارات الصناعية، بفعل انتعاش السوق البترولية، بعد قرار منظمة أوبك برفع أسعار البترول في السوق الدولية، وبالتالي أولت الجزائر هذا القطاع عناية خاصة وأنه يحقق ما قدره % 40 من الناتج القومي الإجمالي ويساهم ب % 96 في صادرات البلاد، كما يساهم بأكثر من % 50 في الإيرادات النهائية للدولة، ويقدم أكثر من 100.000 منصب شغل.[15]

وما يعاب على هذا المخطط انه اهمل التنمية الزراعية والاجتماعية وجعلها على هامش اهتمامات الدولة، مما أدى إلى تفاقم عدة مشكلات اجتماعية كالسكن والنقل والتجهيزات الاجتماعية والثقافية، ونقص فرص التشغيل، تأثر قطاع الزراعة.

المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

تم في هذا المخطط تطبيق التوجهات السياسية التي جاءت بها مقررات المؤتمر الرابع للحزب المنعقد في جانفي1979 ،بحيث توقع هذا المخطط تحقيق حجم استثمارات تقدر ب 400 مليار د.ج، في مجالات الفلاحة والري والصحة والبناء والتعمير، والتكوين المهني، وأوصى بإصلاحات نوعية خاصة على مستوى التنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني. وفحوى هذه الإصلاحات أنها تستهدف إنشاء مؤسسات صغيرة يسهل تسييرها، إلى جانب تحسين التوزيع الإقليمي بوسائل الدراسات والانجاز والإنتاج، وتقريب مراكز اتخاذ القرار من النشاط وتحديد المسؤوليات، وتثمين المبادرات والكفاءات وتوفير أدوات التسيير الفعال.[16]

كما بدا الاهتمام بمبدأ اللامركزية حيث اتخذت عدة إجراءات في هذا الإطار ومنها اعتماد التقسيم الإداري الجديد الذي سمح ببلوغ عدد 48 ولاية و 1541 بلدية، بالإضافة إلى اعتماد رؤية جديدة للتخطيط مثل تحسين الوضع بالنسبة للضرائب والأجور ونظام الأسعار. وقد سمح هذا المخطط بمضاعفة الناتج الوطني الخام من 113 مليار د.ج سنة 1979 إلى 225 مليار د.ج في سنة 1984 ، في حين لم تسجل الصادرات خارج المحروقات أي تحسن، حيث بقيت هذه الأخيرة مسيطرة على التصدير بنسبة % 98مع بلوغ المخطط نهايته، فيما بلغت نسبة تحقيق الاستثمارات المتوخاة % 87.5 أما في مجال الشغل قد تم إنشاء ما مقداره 720ألف منصب شغل جديد، أي بنسبة 61 %من الرقم المستهدف وهو 1175000 منصب، على أن هذا المخطط عرف عدة نقائص ومنها عدم التحكم في البرامج حيز التنفيذ.[17]

المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

ما يمكن ملاحظته على هذا المخطط أنه أخذ على عاتقه انشغالين رئيسيين هما:[18]

أ -نمو ديموغرافي مضطرد، صاحبه ظهور حاجات اجتماعية جديدة، وقد تزامن هذا الطلب الاجتماعي المتزايد مع ظروف اقتصادية عالمية ومحلية صعبة، جراء انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية مما أدى إلى العجز في تمويل المشاريع المدرجة ضمن المخطط، بالإضافة إلى عدم الوفاء بالطلب الاجتماعي وهو ما أدى إلى انفجار الجبهة الاجتماعية في الخامس من أكتوبر عام 1988.

ب - كما استهدف هذا المخطط تدعيم وتيرة جهاز الإنتاج، بهدف تحقيق مستوى استثمار يقدر ب 550 د.ج، والتحكم في التوازنات المالية الخارجية، تحقيقا لمبدأ استقلال الخيارات والسياسات الاقتصادية.

وبصفة عامة فإن المخطط الخماسي الثاني استهدف أيضا استعمال أدوات التنظيم استعمالا امثلا مثل: الأسعار، المداخيل، الضرائب، الادخار والقروض، إضافة إلى استكمال عملية الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية، بهدف تحقيق الاستقلالية الحقيقية للمؤسسات العمومية التي شرع فيها سنة 1987، لكن ما يمكن ملاحظته في هذا المخطط على الصعيد الاجتماعي تراجع نتائج التشغيل، حيث لم يتعدى عدد المناصب التي تم توفيرها 265000 منصب من أصل 720000 منصب استهدفها المخطط، هي بنسبة لا تتعدى 37 %، كما استمر هذا التراجع في التشغيل حيث لم تتعدى عدد المناصب المتوفرة خلال سنة1989 نهاية المخطط 76000 منصب فقط، ويمكن تفسير هذا التراجع في معدلات التشغيل، الذي يعد مؤشرا اجتماعيا خطيرا لبداية الأزمة الحقيقية بفعل تراجع الوفرة المالية، وتباطؤ وتيرة الاستثمارات العمومية، وانخفاض معدل النمو إلى ادني مستوى.حيث عرفت الجزائر بداية من سنة 1987 صعوبات كثيرة في الحصول على قروض جديدة لتمويل الواردات من المواد الغذائية، ومعدات التجهيز، وخدمة الديون، مما عجل بانفجار الأوضاع الاجتماعية وبداية تطبيق سياسات أكثر حزما والاتجاه نحو المؤسسات المالية والنقدية الدولية من أجل إعادة التنظيم الاقتصادي والمالي وفقا لبرامج التثبيت الاقتصادي الذي سيشرع في تطبيقه بداية من سنة 1989 ، وبرنامج التعديل الهيكلي الذي شرع فيه بداية من سنة 1995 ولغاية 1998 .[19]

2-2-مرحلة التعددية (1989-2014)

تضمت هذه المرحلة جملة من المخططات التنموية، وهي على التوالي كالتالي: (التنمية في فترة التسعينات، المخطط التنموي (2001-2004)، المخطط التنموي (2005-2009)، المخطط التنموي (2010-2014).

التنمية في فترة التسعينات

في فترة التسعينات وفي سياق استمرار وتيرة الإصلاحات الشاملة للاقتصاد الوطني، وبنظرة تنموية جديدة، تجدر الإشارة إلى الوضعية الصعبة التي أصبح يعرفها الاقتصاد الوطني، والتي انجر عنها هشاشة في الجهة الاجتماعية، نتيجة لعدم القدرة على الوفاء بمطالبها الملحة في تحسين إطار حياتها وفي هذا الخصوص يمكن أن نشير إلى تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية، بما يضمن الانتقال السريع نحو اقتصاد السوق، رغم الكلفة الاجتماعية الباهظة.[20]

وخلال هذه المرحلة عمدت الجزائر على القيام بعلاقات تعاون مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، بغية دفع وتيرة عملية الإصلاحات التي شرعت فيها، كالانتقال من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق (النظام الاقتصادي الرأسمالي) ، وقد جرت محاولات هذا الانتقال وفق غليان شعبي، ووضع سياسي متاجج ومتوتر، وذلك بعد صدور دستور 1989 الذي كرس التعددية الحزبية والسياسية. ونظرا لهذه الاصلاحات السياسية والاقتصادية اعتمدت الجزائر بداية من سنة 1988 مجموعة من الإجراءات المتمثلة في ما يلي :

- إصلاح القطاعين الزراعي والصناعي.
- إصلاح منظومة الأسعار.
- انسحاب الخزينة العمومية من دائرة التمويل.
- التدرج نحو إلغاء دعم الدولة لبعض المواد الغذائية، حيث ألغت الحكومة ابتداء من النصف الثاني من سنة 1992 دعم أسعار السلع الاستهلاكية ما عدا ثلاثة منها وهي :الخبز، الحليب، الدقيق.
- التطهير المالي للمؤسسات العمومية المتعثرة.[21]

واهم ما يمكن إبرازه حول التنمية في هذه المرحلة هو حصول مجموعة من التغيرات والتحولات الآتية:

-الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

-الانتقال من نظام الأحادية الحزبية إلى نظام التعددية الحزبية والسياسية.

-وقوع الجزائر في أزمة أمنية متمثلة في العنف السياسي أي الحرب على الإرهاب.

-وقوع الجزائر في أزمة مديونية خانقة.

-خوصصة فوضوية للمؤسسات العمومية.

-التباطىء الشديد في وتيرة التنمية.

-حدوث أزمات البطالة، السكن، الاستثمار، بالإضافة إلى مشاكل أخرى عانت منها الخدمات العمومية.

المخطط التنموي (2001-2004)

خصص لهذا المخطط غلاف مالي قدر ب 525 مليار دينار جزائري، منها 129 مليار دج للتنمية المحلية، وأكثر من 90 مليار للتنمية البشرية معتمدة الدولة في ذلك على عائدات المحروقات، حيث تمثلت هذه التنمية في خلق مناصب شغل، الاستثمار في البنى التحتية الأساسية، دعم المؤسسات الفلاحية والصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية البشرية. كما خصص مخطط الإنعاش الاقتصادي لدعم الري والمنشات وتحسين مستوى المعيشة، التنمية المحلية والتنمية البشرية، وذلك بهدف: (احترام العمليات التي هي في طور الانجاز، صيانة البنى التحتية، توفير الوسائل وقدرات الانجاز خاصة الوطنية منها، انجاز العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرامج والمستعدة فيها في الانطلاق مباشرة).[22]

ويمكن الإشارة إلى أهم انجازات التنمية في هذه المرحلة كالأتي:[23]

-توفير أكثر من 1.100.000 منصب شغل، ومنه انخفضت نسبة البطالة من 29،3 % إلى 23،3 %.

-بناء ما يقارب 600.000 مسكن و256.000 في قيد الانجاز.

-بناء 232 ثانوية، 563 متوسطة، 19.546 قسم ابتدائي، 149 داخلية، 336 مطعم للنصف الداخلي.

-انجاز 180 معهد ومركز جديد خاص بالتكوين المهني، وما يقارب 20.000 مكان بيداغوجي.

-انجاز أكثر من 230.000 مكان بيداغوجي في التعليم العالي و90.000 مكان إيواء.

-إنشاء 8 مستشفيات، وما يقارب 150 عيادة متعددة الخدمات ومركز للصحة و548 قاعة علاج.

-انجاز 100 ملعب جديد و200 قاعة متعددة الرياضات وبناء 9 سدود.

-انجاز 4000 كلم من الطرق الجديدة وإصلاح 3000 كلم من الطرق القديمة.

-إنفاق 2300 مليار دينار على ميزانية التجهيز.

أضف إلى ذلك الانجازات التالية:[24]

-استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3.700 مليار دينار جزائري.

-نمو متوسط يساوي 3،8 % طوال السنوات الخمس.

المخطط التنموي (2005-2009)

لقد شكلت الانتخابات الرئاسية ل 8 أفريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه. حيث سجل التزام السيد رئيس الجمهورية" عبد العزيز بوتفليقة "بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني. وزيادة على ذلك، فقد تم تأكيد هذا الالتزام بالتعليمة الرئاسية التي وجهها للحكومة فور تنصيبها من اجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو. ولذلك ركزت الحكومة على مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي.[25]

فقد قامت الحكومة الجزائرية بتوزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو والتنمية بغلاف مالي قدر ب 1908.5 مليار دينار جزائري، حيث نوردها كالتالي:[26]

-السكن 555 مليار دج.

-التعليم العالي 141 مليار دج.

-التربية الوطنية 200 مليار دج.

-التكوين المهني 58.5 مليار دج.

-الصحة العمومية 85 مليار دج.

-تزويد المواطنين بالمياه 127 مليار دج.

-الشباب والرياضة 60 مليار دج.

-الثقافة 16 مليار دج.

ويمكن أن نعدد أهم مشاريع التنمية لهذا المخطط التنموي في مجال البنى التحتية كالآتي:[27]

أ- **البنى التحتية الخاصة بالطرق** :فضلا عن المشروع الضخم الخاص بالطريق السريع شرق/غرب، فإن حافظة الدراسات والإنجازات تتضمن ما يأتي:

-الطريق العرضي للهضاب العليا.

-الطريق العرضي الثاني للجزائر العاصمة.

-استكمال الطريق العابر للصحراء.

-تهيئة الطرق الساحلية.

-بناء منشآت التخفيف من ازدحام المدن الكبيرة.

-ضع برنامج هام ومتواصل لصيانة شبكات الطرق الموجودة.

ب- **البنى التحتية للمطارات** :العمليات الكبرى الواجب التقدم في انجازها واستكمالها هي:

-مواصلة إنجاز المطار الجديد لمدينة الجزائر.

-توسيع قدرات استيعاب مطارات وهران، عنابة، سطيف وبرج باجي مختار وكذا انجاز مطاري الشلف والبيض.

-تحويل مطار حاسي مسعود إلى خارج المنطقة البترولية.

ج- **البنى التحتية البحرية** :في مجال صيانة الموانئ وتوسيعها، سيشمل هذا البرنامج على الخصوص ما يأتي:

-صيانة الهياكل القاعدية وتطويرها.

-تطوير الموانئ النفطية وتأهيلها.

-انجاز مرفأ ثاني للحاويات وتجهيزه على مستوى ميناء الجزائر وكذا توسيع مرفأ ميناء وهران، وتهيئة مرفأ لمساحة الحاويات بميناء جن، وانجاز مرفأ متعدد الخدمات بميناء بجاية.

-وفي مجال تحديث الموانئ سوف ينصب الاهتمام على:

-إقامة السلطات المرفئية

-تخصص الأرصفة.

-تجديد تجهيزات الشحن والملاحة وتحديثها.

-تعميم استعمال الأدوات الحديثة للتسيير والإعلام الآلي.

-تقنين العلاقات التجارية وإضفاء الطابع التعاقدي عليها مع المؤسسة المينائية والمتعاملين والمرتفقين.

-تحسين ظروف استقبال المسافرين.

-دعم أمن المجال الموانئ والرقابة، بما في ذلك تعميم استعمال الأجهزة الكاشفة "سكانير."

د- البنى التحتية الخاصة بالسكك الحديدية: تعتبر حافظة هذه المشاريع الواجب انجازها هامة، وتشمل على الخصوص:

-إنجاز خط يربط رجم دموش بمشرية.

-تمديد الخط العرضي للهضاب العليا المسيلة – سعيدة عبر عين وسارة وتيارت.

- الخط الحلقي جنوب حاسي مسعود – الجلفة عبر توقرت والجلفة.

-تحديث الخط بين غليزان وتيارت.

-انجاز خط ثاني للخط الرابط بين الثنية وتيزي وزو وكهربته وكذا خط شرق-غرب في شمال البلاد.

-تجديد الخط المنجمي في الشرق.

-تحديث شبكة السكة الحديدية للعاصمة.

لقد فاق عدد الوحدات السكانية التي تم انجازها وفق هذا المخطط مليون ونصف وحدة سكنية، حيث مثلت السكنات الاجتماعية والريفية أكثر من 65 % من النسبة الإجمالية، ونسبة السكنات التساهمية فاقت 17 %.[28]

المخطط التنموي (2010-2014)

المشاريع التنموية المتعلقة بالتنمية البشرية

يخصص مخطط 2014/2010 أكثر من % 40 من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص ما يلي:[29]

-ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية (و600.000 مكان بيداغوجي جامعي و 400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.

-توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.

-تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.

- أكثر من 5.000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح وأكثر من 200نزل ودار شباب.

- برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

- ويخصص برنامج الاستثمارات العمومية هذا ما يقارب من % 40 من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص:

- ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة.

- وما يقارب 1.800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

-وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من1.500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:

-أكثر من 1.000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية الذي تم الشروع فيه منذ السنة الفارطة.

-وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض. ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2.000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.

- مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة، وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية .

أما فيما يخص الشغل والسكن والصحة فهي كالتالي:

1-مناصب الشغل: خصص هذا المخطط غلاف مالي قدره 350 مليار دينار جزائري لتمويل آليات خلق مناصب شغل وإدماج خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، إضافة إلى توفير البيئة المواتية لإنشاء المؤسسات الصغيرة، حيث هدف هذا المخطط إلى إحداث 3 ملايين منصب شغل بمعدل 600.000 منصب سنويا.[30]

2-السكن والصحة: رفع هذا المخطط تحدي إنشاء مليوني مسكن، بحيث رصد لهذا المشروع غلاف مالي قدره 3700 مليار دج، أي نحو 10 مليار دولار سنويا، خلال 5 سنوات، كما خصص لقطاع الصحة غلاف مالي قدره 619 مليار دج بهدف إقامة نحو 1600 منشاة طبية بين مستشفيات، مراكز طبية متخصصة، عيادات متعددة الخدمات وقاعات العلاج.

ثالثا: معوقات التنمية في الجزائر وسبل معالجتها

تعددت تلك المعوقات وتعاظمت شدتها واتسع مجالها الى درجة صعب علينا عدها والإلمام بها، فمنها القانونية والاجتماعية، الإدارية، السياسية، الاقتصادية، المالية، لكن يمكن التطرق الى أهمها، وبناء عليها نقترح جملة من الحلول التي قدمها الباحثين الاكاديميين.

1-1-معوقات التنمية في الجزائر

لقد واجهت مخططات التنمية في الجزائر العديد من المشاكل حالت دون التنفيذ السليم والكلي لبرامجها، ومن بين أهم هذه المشاكل نذكر التالي:[32]

-العولمة وآثارها السلبية التي تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

-ظاهرة الفساد التي تقف عائقا أمام الجهود الرامية لتحقيق التنمية.

-عدم الاستقرار وشبه غياب للأمن في العديد من السنوات، خاصة في ظل العشرية السوداء.

-استمرار الزيادة السكانية وزيادة الهجرة من الارياف الى المناطق الحضرية.

-التلوث البيئي وتراكم النفايات.

-وقوع الجزائر في منطقة خطرة معرضة دوما لهزات الزلازل وأخطار الفيضانات.

-استمرار ظاهرة الجفاف والتصحر والترمل.

-النقص الفادح في الموارد المائية وتلوثها.

-حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ خطط واستراتيجيات وبرامج التنمية.

-ضعف التخطيط.

-إدارة حكم بيروقراطية معقدة وتعاني من أمراض التسيب والإهمال والبطء والروتين وهدر الوقت.

ويمكن أن نضيف المعوقات التالية:

-تذبذب أو عدم استقرار النفط.

-توجيه بعض القيادات السياسية لخطط التنمية وفق توجهاتهم ومصالحهم الخاصة.

-التغيير المستمر للقيادات السياسية مما يؤدي الى تعطل او تغيير بعض خطط التنمية.

-ضعف القطاعين الصناعي والزراعي.

-الاعتماد في تمويل برامج التنمية على عائدات المحروقات التي لا تعرف الاستقرار في أسعارها، لأنه في الغالب لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة في ظل الاقتصاد الريعي.

-ضعف النمو الاقتصادي.

2-2-سبل معالجة معوقات التنمية في الجزائر

من اجل التخفيف من حدة هذه المعوقات لا بد من تبني جملة من الحلول، نذكر منها ما يلي:[33]

-ضرورة الاستغلال الرشيد للثروات المتاحة، وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار محليا ودوليا.

-إلزامية إيجاد البيئة الصالحة لنشأة الشباب الجزائري وتأهيله وتوفير فرص العمل المناسبة.

-ضرورة إيجاد وتفعيل تخطيط سليم للموارد البشرية في البلاد.

-وجوب إعطاء المناطق الريفية الأولوية عند إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية.

-أهمية ترتيب الأوضاع الاقتصادية والمؤسسية بوجه عام.

-حتمية صيانة الإرث الحضاري والديني، واستثماره لتحقيق التنمية المستدامة.

ويمكن أن نضيف الحلول التالية:

-تفعيل الرقابة أثناء عملية تنفيذ خطط التنمية لمتابعة السير الحسن وتجنب الانحرافات ومظاهر الفساد المختلفة.

-ضرورة دفع عجلة التنمية الزراعية والصناعية مما يساهم في دفع وتيرة التنمية الاجتماعية.

-الاهتمام بالطاقة المتجددة (البديلة).

-الاعتماد في عمليتي التخطيط والتنفيذ للتنمية على خبراء متخصصين.

-الاستفادة من التجارب الغربية الناجحة في مجال التنمية.

الخاتمة:

لا يسعني في النهاية إلا القول بان الجهود التنموية التي بذلتها الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال كانت جد معتبرة، خاصة في مرحلتي حكم الرئيس الراحل هواري بومدين وعبد العزيز بوتفليقة، بحيث أنه رغم ما حققته الحكومة الجزائرية من انجازات مقبولة في عملية التنمية إلا أنها غير كافية، خاصة مع البحبوحة المالية للأربعة عشر سنة الأولى من ق 21، فقد كان بإمكانها تحقيق مستويات أعلى من التنمية الشاملة، مما يساهم ذلك بشكل كبير في تحقيق جودة الخدمة العمومية، لولا مواجهتها للعديد من المعوقات كالأزمات الاقتصادية والأمنية والسياسية، وتفشي معضلة الفساد وغيرها من المعوقات.

نتائج الدراسة:

- تبنت الجزائر في البداية وبقيادة رئيس الجمهورية الجزائرية محمد بوخروبة (بومدين) مخططات تنموية تركز على بناء قاعدة صناعية قوية مثل مؤسسة سوناطراك ومصنع الحجار للحديد والصلب، ثم في مرحلة ثانية اهتمت المخططات بالتنمية الزراعية والاجتماعية.
- بعد انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق وقعت في الأزمة الأمنية في العشرية السوداء في عقد التسعينات وانهيار أسعار النفط في الخماسي الثاني للثمانينات إلى غاية سنة 2001، بحيث عرفت التنمية بطء كبير نتج عنه العديد من المشاكل في شتى المجالات.
- مع مطلع القرن الحادي والعشرين جاءت ساعة الانفراج وانقشاع الظلام الذي كان يخيم على عملية التنمية في الجزائر، حيث تبنت الحكومة الجزائرية مع تولي السيد عبد العزيز بوتفليقة لمنصب رئيس الجمهورية وارتفاع أسعار النفط مجموعة من المخططات ساهمت في دفع عجلة التنمية الشاملة بنسبة لم تشهدها من قبل، والتي بدورها خففت من حدة أزمات المديونية والسكن، البطالة، الاستثمار، لكنها ومع انهيار أسعار النفط في عام 2014 شهدت التنمية تراجع معتبر.

التوصيات:

يمكن للجزائر علاج معوقات التنمية من خلال:

- إعادة النظر في الترسانة القانونية المنظمة لعملية التنمية.
- محاولة حوكمة وترشيد برامج التنمية.
- تكليف الاطارات المتخصصة وذات الخبرة والكفاءة العالية ولو اجنبية بتخطيط وإدارة وتسيير التنمية الشاملة.
- تفعيل عملية الرقابة لمكافحة مختلف مظاهر الفساد والحد منها، لأنها اكبر عائق امام نجاح مخططات وبرامج التنمية في الجزائر.
- تفعيل دور الشراكة المجتمعية (الحكومة المركزية، الجماعات المحلية، القطاع الخاص، المجتمع المدني) في عملية التنمية.
- اهتمام الدولة الجزائرية بالمصادر الاخرى لتحصيل الايرادات بدل من التركيز فقط على مداخيل الريع لتفادي تقلبات اسعار المحروقات التي تؤثر على مسار ووتيرة التنمية، مثل دفع عجلة التنمية الزراعية والصناعية وإعادة النظر في السياسة الضريبية.
- ضرورة وجود جدية من قبل الحكومة والمجتمع لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

الهوامش والإحالات:

1 -مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ، 1995، ص 1206.

2 -فضل الله علي فضل الله، **إدارة التنمية منظور جديد لمفهوم التحديث**، ط 03، مطابع نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض المملكة العربية السعودية، 1997، ص 30.

3 -طوني بينيت واخرون، **مفاتيح اصطلاحية جديدة "معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع"**، تر: سعيد الغانمي، ط 01، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ، لبنان، 2010، ص 218.

4 -وضاح زيتون، **معجم المصطلحات السياسية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014، ص 105.

5 -عبد الكريم بكار، **التنمية المتكاملة "رؤية إسلامية"**، ط 01، دار القلم، دمشق، سوريا، 199، ص 09.

6 -إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير "دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها"**، ط 02، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2001، ص 13.

7 -فضل الله علي فضل الله، مرجع سبق ذكره، ص 30.

8 -رشيد جلود، "دور اللامركزية الإدارية في التنمية الحضرية"، **مجلة العلوم والحقوق الإنسانية الدولية**، العدد 20، مج 1، جامعة الجلفة، الجزائر، أكتوبر 2014، ص 162.

9 -بطرس بطرس غالي وآخرون، **تقرير توليفي جامع حول موضوع التفاعل بين الديمقراطية والتنمية**، اليونيسكو، باريس، فرنسا، 2003، ص 10.

10 -بلقاسم نويصر، **التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية –دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف-**، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2011/2010، ص ص 171، 172.

11-بلقاسم نويصر، مرجع سبق ذكره، ص 171.

12 -بلقاسم نويصر، مرجع سبق ذكره، ص 174.

13 -مراد مولاي الحاج، واقع ومصير السياسية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر المستقلة، "في الموقع الالكتروني":
http://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/ ,p 07.

14 -المرجع نفسه، ص ص 07، 08.

15 -بلقاسم نويصر، مرجع سبق ذكره، ص 180.

16 -المرجع نفسه، ص 184.

17 - المرجع نفسه، ص ص 184، 185.

18 -المرجع نفسه، ص ص 185.

19-المرجع نفسه، ص ص 185، 186.

20-بلقاسم نويصر، مرجع سبق ذكره، ص 186.

21-المرجع نفسه، ص 186.

22 -فريمش مليكة، **دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، كلية الحقوق، الجزائر، ص 286.

23 -المرجع نفسه، ص 286.

24 -عمر عبو، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، **ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات**، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص 09.

25-كريم زرمان، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، عدد 07، جوان 2010، ص 205.

26 -بلقاسم نويصر، مرجع سبق ذكره، ص 194.

27 -كريم زرمان، مرجع سبق ذكره، ص 14-16.

28 -حميد باشوش، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية –حالة الطريق السيار شرق غرب**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011/2010، ص ص 103، 104.

29 -بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي 2014/2010**، يوم الاثنين 24 ماي 2010، الجزائر، ص ص 03، 04.

30-بلعاطل عياش، **سياسات التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر –دراسة تقييمية لحدود الالتزامات وطبيعة الانجازات-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2011/2010، ص ص 203، 204.

31 -بلعاطل عياش، مرجع سبق ذكره، ص 205.

32 -بوزيد سايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية –حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص ص 441، 442.

33 -بوزيد سايح، مرجع سبق ذكره، ص 445.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

[1]- أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ، **القاموس المحيط**، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995.

2- العيسوي إبراهيم ، **التنمية في عالم متغير "دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها"**، ط 02، القاهرة: دار الشروق، 2001.

3 - بينيت طوني واخرون، **مفاتيح اصطلاحية جديدة "معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع"**، تر: سعيد الغانمي، ط 01، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010.

4-فضل الله علي فضل الله، **إدارة التنمية منظور جديد لمفهوم التحديث**، ط 03، الرياض: مطابع نايف العربية للعلوم الأمنية، 1997.

5- بكار عبد الكريم ، **التنمية المتكاملة "رؤية إسلامية"**، ط 01، دمشق: دار القلم، 199.

6- زيتون وضاح ، **معجم المصطلحات السياسية**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2014.

7- جلود رشيد ، "دور اللامركزية الإدارية في التنمية الحضرية"، **مجلة العلوم والحقوق الإنسانية الدولية**، العدد 20، مج 1، جامعة الجلفة، الجزائر، أكتوبر 2014.

ثانيا: الدوريات والمجلات

[1]-كريم زرمان، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، عدد 07، جوان 2010.

ثالثا: الوثائق الرسمية او الحكومية

[1]-بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي 2014/2010**، يوم الاثنين 24 ماي 2010.

رابعا: التقارير والملتقيات

[1]- عبو عمر، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، **ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات**، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.

2- غالي بطرس بطرس وآخرون، **تقرير توليفي جامع حول موضوع التفاعل بين الديمقراطية والتنمية**، باريس: اليونيسكو، 2003.

خامسا: الوثائق غير المنشورة

[1]- باشوش حميد ، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية –حالة الطريق السيار شرق غرب**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011/2010.

2-بلعاطل عياش، **سياسات التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر –دراسة تقييمية لحدود الالتزامات وطبيعة الانجازات-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2011/2010.

3- نويصر بلقاسم ، **التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية –دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف-**، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2011/2010.

4-فريمش مليكة، **دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، كلية الحقوق، الجزائر.

5- سايح بوزيد ، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية –حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012.

سادسا: المواقع الالكترونية

[1]- الحاج مراد مولاي ، واقع ومصير السياسية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر المستقلة، في الموقع الالكتروني:

http://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/ .

Abstract :

This study entitled " Reading in the development plans in Algeria (1967-2014)" is an answer to the following question: What role did the government play in the development process in Algeria between years (1967-2014)? To answer this question, this study is divided into three axes: 1- First axis: the various implications of the concept of the Development, 2- Second axis: Development plans in Algeria, Which we discussed in two stages: The stage of unilateralism and the stage of pluralism, 3-Third axis: Obstacles to development in Algeria and ways to address them). The importance of this study lies in Presentation of the efforts of the Algerian government in promoting comprehensive development, Thus contributing to the improvement of public service. The scientific importance of the study lies in enriching the subject in particular and in the field of economic sciences in general. This study aims to shed light on The reality of the course of development in Algeria through the presentation of a series of government development plans, and to propose a set of mechanisms to strengthen this relationship. Through this document, we have drawn a number of results from the following reports: Algeria initially adopted under the leadership of the President of the Republic of Algeria Mohamed Boukhrouba (Boumediene) development plans focused on building a strong industrial base such as the Sonatrach Foundation and Al-Hajjar Iron and Steel Factory. Then, in the second stage, the plans focused on agricultural and social development. The security crisis in the black decade in the nineties and the collapse of oil prices in the second quintile of the eighties until the year 2001, so that the development of a great slow resulted in many problems in various fields, but later came the hour of détente and

the dissolution of the darkness that was on the work Algeria, with the accession of Abdelaziz Bouteflika to the post of President of the Republic and the rise in oil prices, a series of schemes that contributed to advancing the overall development of an unprecedented rate, which in turn alleviated the crises of debt and housing, unemployment, investment, but with the collapse of oil prices In 2014, development witnessed a significant decline. Based on the above results of the study, we suggested a number of recommendations: (Reviewing the legal arsenal governing the development process, trying to govern and rationalize the development programs, assigning the specialized and highly experienced and efficient foreign tires to plan, manage and manage the comprehensive development, Corruption and reduction, because it is the biggest obstacle to the success of development plans and programs in Algeria, activating the role of community partnership in the development process, The need for a serious presence by the government and society to achieve comprehensive and sustainable development).